الاجتهاد العمرانيّ
مدخل لبناء نظريّة التغيير والإصلاح

أ. د. طه جابر العلواني
رئيس جامعة العلوم الإسلاميّة والاجتماعيّة سابقًا و
وأستاذ كرسي الإمام الشافعيّ للدراسات الأصوليّة فيها.
رئيس جامعة قرطبة سابقًا.
رئيس المجلس الفقهيّ لأمريكا الشماليّة سابقًا.
رئيس المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ سابقًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو محدّدات أساسيّة لمنهجيّة التغيير:

إن عمليّة التغيير في ظل واقعنا المعاصر بتعقيداته المتشابكة لا يمكن أن تتم بمجرد اعتماد بعض المداخل الجزئيّة للتغيير التي يدور حولها الحديث والجدل والتصاريح في المرحلة الأخيرة.

فعمليّات التغيير السياسيّ أو الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ مَا هِيَ إلا عمليّات جزئيّة تندرج في إطار الوسائل، ولا تستطيع أن تحدث تغييرًا شاملًا بمفردها ولا يمكن أن تحقق الهدف والمقصد الأعلى للتغيير؛ لأنها تعالج جزئيّات وفروعًا، ولا تتوجه إلى أسس قضيّة التراجع والانتكاس الحضاريّ الذين تتمرغ فيهما أمتنا في عالم اليوم، لأن مكمن الأزمة لم يتم الاقتراب منه بعد، ولم يجر التعامل معه بصورة منهجيّة دقيقة. فأزمة الأمّة الإسلاميّة تكمن في القاعدة الأساسيّة لبنيتها العقليّة، وهِيَ المحدّد الأساسيّ لعمل العقل وطريقة تفكيره، وتعامله مع القضايا التي يتعرض لها. وهذه القاعدة لا نعني بها التيه أو الانحراف عن المرجعيّة الثابتة أو المصادر المعرفيّة أو الجهل بالأسس والمنطلقات المعرفيّة وإنّما هِيَ آلية عمل العقل ذاته. هل يتعامل مع كل مَا يتعلق بالمعرفة من خلال نظر وتفاعل وكشف عن العلاقات وربطها ببعضها وتفكير فيها وبناء علاقات جديدة، أو للكشف عن المجهول الَّذِي يريد الوصول إليه؟! أو أنه يقوم بالاختيار بينها واتخاذ نسق متكامل أو ناقص، قد يفكر مرة واحدة أو يتم تشغيله مرة واحدة ثم يعود بعدها لبطالة دائمة. وبعبارة أخرى هل طبيعة عمل العقل المسلم في عامّة أمره طبيعة اجتهادية أو هِيَ طبيعة تقليدية؟ وعلى أي أسس يتم هذا الاجتهاد أو التقليد؟

وفي هذا البحث سنحاول أن نوجز أهم المحدّدات العامّة لهذين الإطارين المنهجيّين:

أولا: الأزمة الفكريّة ومفهوم الاجتهاد:

لقد أصابت الأزمة الفكريّة العقل المسلم في وقت مبكر، فحصر مفهوم «**الاجتهاد**» في المجال الفقهيّ ولم يفهمه على أنه منهج حياة كامل؛ الفقه أحد جوانبه. فكان ذلك أول الوهن وبداية التراجع. فالغفلة عن عموم الاجتهاد وشموله، وكونه منهجيّة كاملة لبناء عقل فعال وحصره في دائرة الفقه والتقنين هُوَ الَّذِي مكن لمنهجيّة التقليد البغيض أن تزحف على العقل المسلم وتوقف حركته وتفتح الأبواب واسعة أمام ذلك الامتداد الواسع للفقه الَّذِي جعل كل شئون وشجون الحياة تنضوي تحته. ولو أعطي الاجتهاد مفهومه اللغوي العام المتناول للإبداع العقليّ بكل معانيه واعتبر الاجتهاد الفقهيّ مجرد نوع مخصوص فني من أنواعه لا تتوقف بقية أنواعه لتوقفه ولا تتأثر حركتها بتوقف حركته لربما تمكن المسلمون أن يتغلبوا على كثير من جوانب الأزمة الفكريّة وأن يوقفوا زحف منهجيّة التقليد عن أن تشمل سائر جوانب الحياة. ولكن هذا التخصيص لمفهوم الاجتهاد والتحديد الفني لإطار حركته وتناسي ضرورة عمومه باعتباره أهم عامل من عوامل التجديد الحضاريّ والبناء العمراني والقيام بفرائض الأمّة التي يتوقف وجودها كأمّة فضلا عن حركتها عليه، هذا التخصيص هُوَ الَّذِي مكن من محاصرة العقل المسلم، ثم شل حركته وقضى على فاعليّته وسائر قدراته الإبداعيّة.

لو أن الاجتهاد بقي منهجا للإنسان المسلم في حياته كلها كما أمر الله تعالى بذلك لما تأخر المسلمون في بناء علوم الأمّة والعلوم الاجتماعيّة الإسلاميّة وتحقيق لوازم العمران إلى أن نحى الإسلاميّ والمسلمون معًا عن

مقود قيادة البشريّة ليتسلط عليهم الغربيّون الذين كانت أهم مؤهلاتهم لوراثة الأرض في هذه المرحلة ذلك الاجتهاد العقليّ والعلميّ الَّذِي مكنهم من تسخير الموجودات والاستفادة بالسنن والحصول على التمكن في الأرض، فقدموا هذه العلوم والمعارف مشوبة بشوائب كثيرة من رواسب الصليبيّة ومخلفات الوثنيّة الإغريقيّة، لكنها لم تحل بينهم وبين الحصول على نتائج مهمة جعلتهم يتسلمون زمام قيادة العالم. فلو أن أبناء أمّة التوحيد هم الذين رفعوا لواء هذه العلوم وأقاموا دعائم العمران على التوحيد الخالص لتغير وجه الأرض ولأخذت الحضارة الإنسانيّة وضعا أفضل من وضعها الحالي بكثير.

إن الاجتهاد قبل أن ينحصر في الإطار الفقهيّ الفني المحدّد كان العقل المسلم بخير كثير كان عقلًا متوقدًا متألقًا متوهجًا قادرًا على التعامل مع مختلف الأفكار ومعالجة أنواع المشاكل والإستجابة لسائر التحديّات وإيجاد الحلول المناسبة لمعظم المشكلات لم تصرعه فلسفة ولم يتغلب عليه منطق يستمد من فيض القرآن الكريم وبيانه في السنة المطهرة، والتجوال الواسع في ثنايا الوجود مَا يجعله قادرا على تحقيق مَا يريد. ولو لم تسيطر منهجيّة التقليد بعد ذلك وتزيح العقل عن موقعه لاستطاع هذا العقل الجوال المنطلق من﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: 1] أن يصنع الكثير وأن يجدد عقليّة الأمّة ويمنحها القدرة على التجدد الذاتيّ وأن يعطي للحضارة الإسلاميّة عوامل الاستمرار والبقاء، ويؤسس علوم العمران يوم أن كان الغرب يتخبط في دياجير الظلمات على أيدي قبائل الغالة وقبائل السكسون المتوحشة.

ماذا نريد بالاجتهاد؟

ولذلك فإننا حين نادي —اليوم— بالاجتهاد فإننا لا نريد من الاجتهاد، الاجتهاد الأصولي المخصوص الَّذِي عبر علماء الأصول عنه بأنه

«**بذل الفقيه النفس جهده للوصول إلى معرفة حكم فقهيَ**» ولكن نعني بالاجتهاد ذلك المنهج العقليّ الَّذِي يتيح للعقل المسلم المشاركة في الجهاد، إنه جهاد العقل من أجل التكوين الفكريّ وبناء العقليّة الإسلاميّة والنفسيّة الإسلاميّة وإيجاد الشخصية الإسلاميّة، الاجتهاد في مختلف فنون العلم ومتنوع جوانب المعرفة، الاجتهاد الَّذِي يعبر عن قدرة الأمّة على تجديد خلاياها الفكريّة وإعادة نسيجها العقليّ وبناء كل مَا تضعف أسسه من دعائمها لتحقيق التجدد الدائم والنهضة المستمرة والشهود الحضاريّ وتمكين الأمّة من القيام بواجب الاستخلاف، والحصول على شرف التمكين الإلهِيّ، واستكمال مقومات الخيريّة والوسطيّة.

إنه اجتهاد في مجالات الفقه؛ فقه التدين وتنزيل الفقه على الواقع، وترقية الواقع بالنص، وتشكيله بمقتضى قيمه، وتسخير سنن الله تعالى في الأنفس والآفاق لتحقيق ذلك، وإبداع في سائر المجالات التي تحتاج أن تبدع فيها أمّة أخرجت للناس نموذجًا ومثالًا لتتولى الشهادة على الناس حتى يعم الخير والهدى والنور الكون كله، ويغمر البشريّة كلها، إنه اجتهاد في المجال الفقهيّ لإعطاء الأعمال الإنسانيّة قيمها ومراتبها بالرجوع إلى مصدر التقييم المنشئ كتاب الله، ومصدر التبيين الملزم سنّة رسول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ–، لكنه إبداع في المجالات الأخرى.

الاجتهاد قرين الجهاد:

كلاهما من مادة واحدة ومعدن واحد، وكلاهما يهدفان لغايات واحدة هِيَ إخراج مَن شاء الله تعالى مِن عبادة العباد إلى عبادة الله تعالى وحده، ومن جور الانحرافات والضلالات إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا والعقول القاصرة لأبنائها إلى سعة الإسلام وآفاق القرآن الفسيحة الفيحاء،

ومن هنا كان الاجتهاد أصلا في الإسلام وسناما للفكر والعقل المسلم، كما أن الجهاد عمود الإسلام وذروة سنامه، لا يمكن أن تقوم للإسلام أمّة بدون جهاد، ولا يمكن أن يتكون عقل مسلم بدون اجتهاد، كلاهما فريضة ماضية وسنة ماضية وضرورة قائمة حتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.

الاجتهاد فريضة ماضية وضرورة قائمة:

بعد أن تحول التقليد الفقهيّ إلى موقف علميّ ومنهج رسمي للأمة، وسياسة لدولها وحكامها بصفة عامّة بقيت للأمّة ومضات الاجتهاد الفردي التي لم يكد يخلو منها قرن من القرون دليل حياة في هذه الأمة، وشاهد قدرة على عمليّات الإحياء والبعث والتجديد التي أودعها الله سبحانه وتعالى هذا الدين، وجعلها لازمة من لوازمه وخاصّة من خواصّه. وكان المجتهدون وكبار العلماء يؤدون دورا مهما في حياة الأمّة يشبه إلى حد كبير دور المؤسّسات البرلمانية والشوريّة في الدولة الحديثة.

لقد كان الاجتهاد الوسيلة المنهجيّة التي تمكن المسلمين من مواجهة الجهل والجور والظلم والاستبداد والانحراف والاستعباد، ويوم تخلى المسلمون عن منهاجيّته وتنادوا إلى غلق أبوابه فتحت عليهم سائر أبواب الشر وسائر مداخله. وكانوا يظنون أنهم بغلق أبوابه سيعالجون أزمات التشريع وفوضى الآراء المضطربة المختلفة، ولكن النتيجة كانت وبالا على عقليّة هذه الأمّة وطاقاتها الفكريّة والنفسيّة.

إنه لم يخل عصر من العصور التي عاشتها أمتنا من دعوة خير إلى الاجتهاد، ولكن بقيت تلك الدعوات دون مستوى القضاء على أزمة التقليد ومعالجة الأزمة الفكريّة المكلكلتين على هذه الأمّة بظلمها البغيض. وبقي الفكر الذرائعي والتحوط يقاوم هذه الدعوات الخيرة إلى الاجتهاد ويضعف

من شأنها، ويقضي عليها الواحدة بعد الأخرى، حتى أصبحت ساحة الاجتهاد وقفا على ملحد مارق، أو أجنبي خادع، أو مستشرق ظالم. أمّا المسلم فما أن تبدو منه بعض الآراء غير المألوفة، أو يعلن عن شيء من الاستعداد إلى الاجتهاد حتى تسارع إليه سهام أهل التقليد تقلل من شأنه، وتزدري بقدرته، وتظل تطارده حتى تحاصره وتضيق الخناق على فكره وتقضي عليه، فيا لها من كارثة.

إن الأمّة في حاجة إلى الوعي بأن الاجتهاد وسيلتها الأساسيّة لاستعادة الهوية، وإقامة الوحدة، وبناء الأمّة وتحقيق الشهود الحضاريّ، والخروج من المأزق الفكريّ، وبناء النهضة الحقيقية. وأنه بدون هذا الاجتهاد لن يتخلص العقل المسلم من الأغلال والآصار التي وضع فيها، وبدون أن يتخلص العقل المسلم منها فلن يستطيع أن يسمو إلى مستوى الإسلام ومتطلباته، ولن تستطيع الأمّة الإسلاميّة أن تحقق لها في عصرها الحاضر وجودا أو هوية أو تبني حاضرًا أو مستقبلًا، أو تستعيد شيئا من أمجاد الماضي من غير أن تتخلص من منهجيّة التقليد، وتخلع عنها ربقته، وتحل محله منهجيّة الاجتهاد والإبداع. إنه لا يمكن الاطمئنان إلى أن الأمّة قد بدأت مسيرها نحو الشهود الحضاريّ حتى تتحول الدعوة إلى الاجتهاد إلى تيار فكريّ عام تتبناه كل فصائل الأمة، وتعي عليه، وتعمل على تهيئة أجوائه، وبناء وسائله وأدواته.

إنه بدون الاجتهاد لا يمكن تصحيح المسار، ولا بناء النسق الثقافيّ المعرفيّ، ولا تحقيق الشهود الحضاريّ، ولا الإصلاح الاجتماعيّ.

إننا في حاجة إلى اجتهاد في سائر جوانب الحياة، يحرر العقل المسلم، ويفك إساره ويطلقه بدون قيود يقرأ كتاب الله تعالى ويتدبّر معانيه، ويفهم سنّة رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– في ضوء هدايته، وينظر في سيرته

-عليه الصلاة والسلام- ليتبيّن هديه ويدرس ماضي هذه الأمّة، ويعيد قراءته ويفحص حاضرها ويقوم بتحليله حتى يتمكن من تبيّن منهج استعادة الدور، وبناء الحاضر وإنقاذ المستقبل.

المجتهد مأجور أصاب أو أخطأ:

إن الاجتهاد لا يمكن أن يتحقق بمجرد الدعوة إليه، ولن يوجد المجتهدون بمجرد توجيه نداء أو إعلان واستدعاء، فالمجتهدون أذكياء الأمّة وعباقرتها، لا يوجدون إلا إذا وجد المناخ الفكريّ الثقافيّ الَّذِي يسمح بوجودهم وتطورهم، والذي يشجعهم على البناء والعطاء، ويتحدى عقولهم باستمرار ليدفعهم للبحث الدائم في كتابي الله تعالى المترل المقروء -القرآن المجيد-، والمنشأ المخلوق -الكون- ويهتدي بسنن الكون وسنّة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- فرسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- حين أمر بالاجتهاد ووعد بالأجر عليه، لمن أصاب أجران، ولمن أخطأ أجر، إنّما فعل -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- ذلك لأمّة يعلم العلم كله أن العقول القادرة على ممارسة الاجتهاد فيها عقول قليلة نادرة، وإذا اجترأت العقول على الاجتهاد فقد تجبن النفوس أو تتردد الألسن عن إعلان الاجتهاد خاصة إذا كانت نتائجه مغايرة لما عليه الناس أو قياداتهم.

لذلك فإن الوعي العام على أهميّة الاجتهاد وضرورته وتوقف بناء الأمّة ووحدتها ونهضتها عليه ينبغي أن يقترن بعمل جاد على إيجاد المناخ الفكريّ والثقافيّ اللذين يسمحان لمثل هذه العقول النيّرة المهتديّة بممارسة أدوارها، وأول لوازم وجود المناخ الفكريّ والثقافيّ الَّذِي يسمح بالاجتهاد حريّة فكريّة وعقليّة تجتمع كلمة الأمّة على حمايتها وصيانتها بل تكريمها كما

فعل رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. وإذا كانت النفوس تجبن عن الجهاد في بعض الأحيان وتتردد فيه فإن العقول أكثر تحرجا وجبنا عن ممارسة الاجتهاد والتصدي لمسئولياته، وكم من موقف فكريّ هُوَ أشد على صاحبه من خوض غمار معركة؟!

إنه لا ينبغي لأي قادر على قول صواب، أو إعلان فكرة سديدة، أو ممارسة اجتهاد جزئيّ أو كليّ، يمكن أن يقدم شيئًا في معالجة هذه الأزمة الخانقة التي تحاول الأمّة مواجهتها منذ وقت طويل، لا ينبغي له أن يتردد في إعلان مَا يوصله اجتهاده إليه، فليس لأحد يعلم أنه مأجور على الاجتهاد أصاب أم أخطأ، وأن له أجر المجاهد، عذر في أن لا يمارس دوره، أو أن لا يعطي لهذه الأمّة عصارة عقله وفكره وذهنه وخلاصة اجتهاده وروائع إبداعه. فلعل ذلك يكون لبنة صالحة في بنائها الفكريّ والثقافيّ المنشود إن لم يكن اليوم فغدا.

ولعل أصحاب الفكر الذرائعي ينظرون إلى مَا آلت إليه الأمّة الإسلاميّة، ويتبينون حقيقة المخاطر التي تتعرض لها فيتوقفون عن تقديم تلك الذرائع الواهِيَة النابعة من عقليّة التقليد ونفسيّة العبيد، وطبيعة القطيع فإن حال الأمّة للأسف الشديد قد بلغ من السوء مَا لم يعد معه مجال لقبول مخاوف أو الاستماع إلى تلك المحاذير، فلقد استمعت الأمّة طويلًا إلى ذلك فما زادها نصائح المقلدين، وأوهام الجامدين إلا ترديا وسقوطا وتدهورا وتراجعا.

الاجتهاد لغةً واصطلاحًا:

الاجتهاد في اللغة العربيّة -من المادة اللغوية «ج هـ د» وهِيَ تستعمل في بذل الجهد في أمر يحتاج لجهد من أهله، وفي سائر الاستعمالات

العربيّة لهذا «**المصطلح**» تبدو عمليّات بذل الجهود الفكريّة والذهنيّة في موضوع البحث بحيث لا يكون هناك مجال لبذل جهد إضافي. فكأن المجتهد باحث جاد يستقرئ كل مَا يتعلق بموضوع بحثه من مصادر وإحصاءات وسواها استقراءً تاما يولد عنده قناعة بأنه مَا ترك شيئا بمقدوره الوصول إليه مما له علاقة أو تأثير في المسألة إلا تطرق إليه. فإذا قال –بعد كل ذلك الجهد– في المسألة قولًا فذلك يعني أن مَا قاله أو توصل إليه هُوَ قول يمكن قبوله أو الاطمئنان إليه في المسألة. ولذلك عرفه الإمام الغزالي في المستصفى (350/2) بقوله: «**الاجتهاد بذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة**». وليوضح معنى عبارته هذه قال: «**الاجتهاد التام أن يبذل المجتهد الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه العجز عن مزيد طلب**». فكأنه يريد أن ينبه إلى وجود اجتهاد ناقص، وهو مَا لا يبذل المجتهد كل قدرته فيه. وهو في هذا الإطار ينصرف إلى الاجتهاد في الفروع الفقهيَة. كما أن تعريفاتهم تدل على أن الجهد المبذول لا يكفي فيه أن يكون تاما؛ بل يشترط كذلك أن يكون مبذولا من أهله. فإذا بذل غير المؤهل في ذلك المجال جهده كله فذلك لا يعني أن هناك اجتهادًا تامًا قد يحصل.

لذلك كان لا بد في الاجتهاد التام من بذل الجهد كله من مؤهل لذلك الجهد. فإذا اجتهد طبيب في مسألة فقهيّة لم يلم بكل أطرافها فمهما بذل من الجهد فلا يعني ذلك أنه قد قام باجتهاد صحيح، وكذلك لو بذل الفقيه كل جهده في تشخيص مرض مريض مَا فذلك لا يعني أنه قد قام باجتهاد صحيح. كما أن القضيّة المعروضة للاجتهاد لا بد أن تكون مما يمكن أن يقع الاجتهاد فيه بأن لا تكون بديهيَة مثلا، ولا مما تحتاج إلى خبرات أو آراء فنيّة لا تتوافر لدى المجتهد الفرد أو نحو ذلك مما هُوَ ضروريّ لتكامل التصور للمسألة وعالجتها.

ثانيًا: التقليد وعقليّة العوام وطبيعة القطيع ونفسيّة العبيد:

إن الله سبحانه وتعالى قد اختار هذا الأمّة المسلمة لتكون أمّة الرسالة والخيريّة والوسطيّة والشهادة على الناس، وهذه المهام التي أوكلت لهذه الأمّة صاحبتها قدرة على التجديد، وقابليّة للاجتهاد، واستعداد للإصلاح والتجدد الذاتيّ، مع وعي على كليّات ومقاصد وأهداف الشريعة الإسلاميّة التي اختارها الله تعالى لهذه الأمّة شرعة ومنهاجا دائمين.

وهناك تلازم لا يقبل الانفكاك بين وسطيّة هذه الأمّة وشهودها الحضاريّ وخيريّتها ودورها في الوجود، وبين قدرها على الاجتهاد والتجديد والإصلاح. ومن هنا أودع الله سبحانه وتعالى كتابه وسنّة نبيه هذه القدرة وهذه القابليّة على التجديد والاجتهاد التي يستطيع الناظر أن يجدها مبثوثة في سائر جوانب الإسلام، سواءٌ تعلقت بالعقيدة أو بالمنهج أو بالشريعة أو بالتنظيم. وكان من الطبيعي أن يظهر ذلك في الجيل الأول، وأن يبدو واضحا في السلوك الفردي وفي النظام الاجتماعيّ، ومن هنا شاهدت الدنيا هذه الظاهرة الفريدة من نوعها، ظاهرة تحرر العقل الإنسانيّ من كل قيد، وتخلصه من سائر الأصنام العقليّة، وفي الوقت نفسه التزامه بالبديل الخارج عن ذاته وبالبرهان المنفصل عنه الَّذِي يعصمه من أي زلل أو خطأ أو انحراف، ويمكنه إذا مَا أدركه شيء من ذلك أن يتنبه بسرعة قياسيّة ويستفيق فيقوم بالتصحيح والتجديد اللازمين وفقا لمنهج سليم. والنظر في اجتهادات الصحابة -رضي الله تعالى عنهم أجمعين-، قرائهم أو عامتهم، يمكن أن يوضح للبشريّة ذلك النموذج الرائع الَّذِي لم يحققه غير الإسلام، لا في القديم ولا في الحديث.

فكيف تغيّر الحال؟ وفقد ذلك العقل المتوهج المتألق الَّذِي حرره الإسلام وأنقذه وحطم سائر الأصنام والعوائق التي كانت تعترض سبيله؟

كيف عاد إلى السجن مرة أخرى، وكبل نفسه بالقيود، وخلع عنه حلية الاجتهاد فأوقف قابليّة التجديد؟ كيف حدث له هذا؟ وكيف وقع؟

إنه سرطان التقليد، ذلك الداء الخبيث الَّذِي استطاع أن يتسلل إلى العقل المسلم فيفترسه، ويطفئ جذوته، ويقضي على تألقه، ويعيد إليه إصره والأغلال التي كانت عليه.

وهذا مَا سنحاول بحثه فيما يأتي، لأن في بحثه وكشف أسبابه إجابات مقنعة عن كثير من الأسئلة الحائرة في الأذهان أو التي تفيض بها الألسن والأقلام بين فترة وأخرى.

التقليد وأزمة الأمة:

إن كثير من المسلمين بل؛ وغير المسلمين يستغربون مَا يرونه من تردي لأوضاع المسلمين في بلدان كثيرة، ويأخذهم العجب مما يلاحظونه في تاريخهم الغابر أو واقعهم الحاضر من ظواهر اجتماعيّة تدل على أزمة في الفكر وضباب في الرؤية، واضطراب في الأولويّات لا يليق أن يصدر عن أمّة لها من الإمكانيات مثل مَا لهذه الأمة، تملك من وسائل الهداية ومقومات العمران وأدوات الحضارة مثل مَا للمسلمين.

ولقد تحير الكثيرون من تفسير ظاهرة التخلف هذه مع وجود كل دواعي التقدم، وأعدت دراسات كثيرة متنوعة لتفسير تلك الظاهرة السلبيّة، واستعملت مناهج مختلفة، وأعلنت نتائج متعددة لتلك الدراسات عارضة مختلف الأسباب والتفسيرات. ولكن العجب لم ينقص، والحيرة لم تنقطع، فإن من العسير جدّا إن لم يكن من المتعذر، أن يجد المرء تفسيرا مقنعا لجهل مطبق في أمّة قد أوتيت كل مصادر العلم وسائر مقومات المعرفة. ومن العسير

تفسير هذا الفكر الغارق في الضلال في أمّة أوتيت كل مصادر الهداية.

ومن الصعب جدًّا الحصول على توضيح مقبول لهذه الفرقة الممزقة في أمّة الوحدة والتوحيد، والفقر المدقع في أمّة تملك كل مقومات الغنى ووسائل الثراء، وذل مُر وهوان في أمّة أوتيت كل وسائل القوة والعزة والمتعة واستبداد وطغيان بل استبعاد في أمّة التوحيد والتحرير، توحيد الربوبيّة وتوحيد الألوهِيَة، والاستنارة بمشكاة النبوة.

والأنكى من ذلك التمسك بتلك السلبيّات وتكريسها والدفاع عنها واستمراؤها، واعتبارها الأصل، وإذا حدث وقال البعض: إنّها سلبيّات مرفوضة سارعوا نسبتها إلى الغير أو تحميل مسئوليتها إلى الآخرين، أو التهوين من شأنها واعتبارها أمورًا طبيعية أو انحرافات عاديّة حصلت وتحصل لسائر الأمم، وقللوا من نسبة التوتر التي يمكن أن تدفع الأمّة إلى بذل الجهد اللازم لمعالجة هذه الحالة.

التقليد أهو أصل أم انحراف؟

إن الله سبحانه وتعالى قد منح لهذه الأمّة الإسلاميّة عقيدة وشريعة ومنهاجا، منّ عليها «**بعقيدة**» واضحة تزود الإنسان بتصور مستقيم عن الكون والحياة والإنسان، وتمنحه رؤية متميزة قائمة على قاعدة من التوحيد الخالص، منسجمة مع الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴿٣٠﴾﴾(الروم:30) متوازنة مع سائر عناصر الوجود، موضحة لسائر عناصر التكوين الحضاريّ

من الاستخلاف[1] والابتلاء[2] والتمكين[3] والتدافع[4] التسخير[5] والتكريم[6] والأمانة[7] العبادة[8] والشهود[9]. كفيلة بتقديم «**نموذج معرفيّ**» إبداعيّ يجعلها قادرة على إرساء دعائم «**نظام معرفيّ**» يتحدى سائر النظم المعرفيّة بقدراته التفسيريّة والنقديّة والتوليديّة والإبداعيّة مع انفتاح تام على الغيب والشهادة والماضي والحاضر والمستقبل، وقدرة على استيعاب الصالح من تراث البشريّة وإنتاجها والهيّمنة عليه وترشيده وهدايته، وتجاوز المعطوب منه والمعيب. كل هذا يمكن أن يتم لو عرف العقل المسلم كيف يشغل «**عقيدة التوحيد**» باعتبارها قاعدة معرفيّة، وليست ترديدا غافلًا لأركان العقيدة وعناصرها، دون إدراك لتجلياتها وانعكاساتها المعرفيّة. أو جدل عقيم ومفرق قديم وحديث حول الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والسلفية والناجية من الفرق والهالكات.

وأما «**الشريعة**» فقد اتسمت بالعموم والشمول والكمال والقدرة على حفظ سائر ضروريّات الوجود، وتحقيق سائر الاحتياجات التي تبني عليها الأمم، ويقوم بها كيانها، وبالاشتمال على سائر المحسنات

---

[1] اقرأ في القرآن الكريم (2:30) و(10:14) و(27:26).

[2] اقرأ في القرآن الكريم (3:186) و(21:35) و(16:89).

[3] اقرأ في القرآن الكريم (41:22) و(6:6) و(10:7).

[4] اقرأ في القرآن الكريم (40:22) و(2:251).

[5] اقرأ في القرآن الكريم (36:22)و (32:14)و(14:16) و(65:22).

[6] اقرأ في القرآن الكريم (70:17).

[7] اقرأ في القرآن الكريم (72:33).

[8] اقرأ في القرآن الكريم (56:51).

[9] اقرأ في القرآن الكريم (143:2) و(140:3)و(135:4) و(8:5).

التي تجعل للحياة لونا طيبًا ورائحة زكيّة، وطعما مميزا يساعد على تحقيق الغايات؛ إنّها شريعة واضحة بينة، لو استقام الناس في فهمها، وأدركوا مقاصدها وغاياتها وكليّاتها، ولم يشوبوها بشوائب رغباتهم، وضواغط أصنامهم، وتفاهات شروحهم، لفازوا في الدارين، ولسعدوا في المرحلتين، ولقاموا بحق الخلافة، ولأرسوا دعائم العمران. شريعة تقوم على التخفيف والرحمة، ووضع الإصر والأغلال، وحاكميه الكتاب، وحق النبوة.

وأما «**المنهج**» فهو المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك ولا ينحرف عن سبيلها إلا من لم يحسن الاستفادة بعقله ولا سمعه ولا قلبه ولا بصره، منهج قويم، وصراط مستقيم، يحقق للفرد السعادة وللمجتمع الخيريّة، وللأمّة الوسطيّة والشهادة. ويعطي القدرة الواسعة على إتقان معالجة مَا حدث ويحدث بحكمة.

هذه العقيدة والشريعة والمنهاج، لا يمكن التعامل معها إلا من خلال عقل عارف بالله تعالى، مؤمن به، مستنير بهذه المعرفة، قادر على إدراك المقاصد وفهم المبادئ والوعي على المقدمات، والربط الدقيق بفكر متدبّر وعقل جوال متفكر متذكر، وذهنيّة متقدة مجتهدة مجاهدة، قادرة على تحصيل أعلى مراتب الإدراك، لا الوقوف عند أدناها.

ومن هنا حرص الإسلام على تحرير العقل الإنسانيّ من سائر القيود والأغلال التي كبل بها ليطلقه في رحاب كتاب الله، وفي صفحات الوجود، سائر في الاجتهاد والفهم والإصلاح والاهتداء والرشـــاد على خطى الأنبياء ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: 91)، ذلك هُوَ الأصل وذلك هُوَ الأساس، وليس لهذا العقل المسلم أن يقبل شيئا بغير دليل ولا

يعتمد معلومة بدون برهان لكي لا يقع في الإصر والأغلال مرة أخرى بعد أن حرره الله سبحانه وتعالى منها.

وهذا يؤكد بما لا يقبل أي شك أن الأصل استعمال العقل -الَّذِي هُوَ مناط التكليّف والاستخلاف والائتمان والابتلاء- واجتهاده، ولا إقالته وإهداره.

فالتقليد في هذه الأمّة بدعة نابتة وضلالة طارئة لا يمكن للباحث أن يحصل له على سند واحد في كتاب أو سنّة أو عقل أو هداية.

وكل إدعاء في هذه المجال مرفوض، لأنه لا يمكن لمدع أن يجد له سندا معتبرا من دليل شرعيّ أو برهان عقليّ، كما سنوضح ذلك في موضعه ونبينه إن شاء الله تعالى.

لقد كانت تعاليم الإسلام واضحة صريحة بمنع قبول أي قول لا حجة عليه ولا سلطان عند قائله، لأن القول لا يخلو إما أن يكون خبر، ولا بد للمخبر من دليل على صحة مَا به أخبر، وإما أن يكون دعوى ولا تقبل الدعوى بدون برهان، وإما أن تكون استقصاءً، ولا قضاء بدون إشهاد، وإما أن تكون أمرا أو نهيًا، ولا بد في ذلك من سلطان من الوحي أو الوجود -وما جاوز ذلك فهو لغو أمرنا بالإعراض عنه وعدم قبوله أو الأخذ به. وهو إحداث في أمر هذه الأمّة مردود[10]. تلك هِيَ المعالم الأساسيّة لمنهجيّة العقل المسلم السليم.

[10] إشارة إلى قوله – صلى الله عليه وآله وسلم-: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد» وهو حديث من الأحاديث المشتهرة، عده العلماء ثلث الفقه وقد أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها-. كما أخرجه مسلم بلفظ «من عمل عملا ليس عليه أكرنا فهو رد». على ما في الاعتصام للشاطبي (1:68).

التقليد: أهو من سمات المؤمنين أم من صفات المشركين؟

إن المسلم إنسان محرر العقل مطهر الضمير، وضع الله سبحانه وتعالى عنه سائر أنواع الإصر، وفك عنه جميع الأغلال والقيود، فلا يمكن أن يقبل من غير معرفة مصدر معتبر، ولا أن يأخذ شيئا من غير برهان أو دليل. ولكن المشركين أناس قيدهم الضلال وأوبقهم الشرك وكبلهم بأغلال، كان لهم في التوحيد منها خلاص – وربطهم بآصار كان لهم في عقيدة التوحيد منها نجاة وجعلهم الشرك عبيدا لانحرافات الآباء ومخولا لضواغط السادة والكبراء، وترك الشرك عقولهم نهبا لأي افتراء، وهدفا لأي ضلال وجعل قلوبهم وأفئدتهم هواء، لذلك فإنهم يجدون في تقليد أولئك العذر والحجة الموهومة.

قال تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾ (البقرة: 169). ففضلوا آراء آبائهم على هداية الله تعالى.

وقال جل شأنه ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ (الزخرف:23).

وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴿٦٧﴾ ﴾ (الأحزاب:67).

وأحيانا يمكر الإنسان المستبد ليستولى على العقول ويستعبدها باسم دين، أو بانتحال صفة تشريع هِيَ من خصائص الله سبحانه وتعالى، فيستخف بعقول أهل الضلال ويستبد بها، ويوم القيامّة لا ينصرون، قال تعالى: عن

هؤلاء: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: 31).

«روى عن حذيفة تفسيره هذه الآية قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ حين قال له عديّ إنا لم نكن نعبدهم يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة والسلام: أو لم يكونوا يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال، فتتبعوهم، قال: نعم، فقال عليه الصلاة والسلام: فتلك عبادهم» [11].

ولهذا اتفقت كلمة علماء المسلمين على إبطال التقليد والتحذير منه محتجين بهذه الآيات الكريمة وبكثير غيرها على إبطال التقليد ومنعه، ولم يمنعهم أن الخطاب في هذه الآيات وآيات أخرى مخاطب به الكفار والمشركون من الاحتجاج بها على منع المسلمين من التقليد لأن وجه الشبه بين المقلد في الكفر والمقلد في غيره ليس هُوَ الكفر بل إن وجه الشبه بينهما هُوَ مطلق التقليد للماضين والتشبث بسنتهم والجمود على طرائقهم وافقت أصول الشرع أو ناقضتها، قام عليها الدليل أو لم يقم.

وقد اتفقت كلمة علماء الأمّة على ذم التقليد إجمالا وإن تفاوتت مراتب الذم ودرجات التقليد، فليس من قلد كافرا في كفره فكفر، كمن قلد مذنبا في ذنبه فأذنب، وليس من قلد جاهلا في مسالة دنياه فأخطأ، كمن قلد في مسألة من مسائل الدين فهلك، لكن ذلك كله مذموم لا يليق بمسلم الوقوع فيه، وقد بين الله سبحانه وتعالى للناس مَا يقيهم من ذلك ويحميهم منه: **﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾** (التوبة: 116).

ولم يعد المسلم بحاجة لقبول شيئا من غير دليل أو تلقي اعتقاد بدون

---

(11) هذا الحديث رواه الترمذي والإمام أحمد وابن جرير، كما قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (1:348).

برهان. وقد أناط الإسلام التكلف بكل شيء يعقل هذا الإنسان المسلم المهتدي، فهو مناط التكليّف، ومتلقي الخطاب، وساعة يفقد عقله أو يختلط شأنه يسقط التكليّف، وكل شيء لم تؤكده الدلائل اليقينية والبراهِيَن العلميّة ليس إلا ظنا، وللظن أحكامه، فهناك أمور لا يقبل فيها الظن أصلًا وهناك أمور يقبل فيها درجات من الظن عند عدم إمكان الحصول على درجة من الإدراك أفضل منه، ولكن بوجه عام المسلم مطالب دائما بالبحث عن اليقين مدعو إلى عدم التوقف عن الجهد والاجتهاد والتفكر قبل أن يصل إلى برد اليقين.

وغير مقبول من المسلم الأخذ بأي ظن يثور في الذهن أو يلقيه قائل لمجرد ظن الصدق، أو غلبة ظن الالتزام، فالدليل هاد، والدليل جنة ومنقذ.

لقد كان ذلك من البديهيّات في الصدر الأول فما كان أحد يقبل التقليد أو يستسيغه أو يحتج به أو يستند إليه.

كيف هبط المسلمون إلى درك التقليد؟

لم يهبط المسلمون فجأة دون مقدمات إلى درك التقليد، بل إن بلوغهم هذا الدرك مرّ بمراحل متعددة، أخذت كل مرحلة منها وقتًا حتى أحدثت آثارها وهِيَأت لما بعدها.

ولقد تزامنت هذه المراحل مع بروز الأزمة الفكريّة إلى أخذت تفتك بالعقول وتستبد بالواقع، ولربما كانت المرحلة الأولى التي أسلمت لما بعدها هِيَ مرحلة الكسل عن طلب العلم والفتور عن طلب الدليل والنظر إلى عدالة أهل العلم وفضلهم على أنّها أمور كافية لمنح الثقة ومنع المكلف عن طلب الدليل أو السؤال عن الحجة.

صحيح إن أولئك العلماء خاصة من قراء الصحابة وفقهاء التابعين كانوا على جانب من العدالة والضبط والفضل والتقوى كبير، يوحي بالثقة ويدعو إلى الطمأنينة ولكن الدرس الَّذِي لم ينتبه إليه بالشكل الكافي ليقاوم حالة الكسل هذه، مَا كان من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، رضوان الله تعالى عليهم، كثيرا مَا كانوا يسألونه عليه الصلاة والسلام حين يخبر أو يشير أو يقترح عما إذا كان عليه الصلاة والسلام قد أشار بذلك بناء على وحي من الله سبحانه وتعالى أو بناء على رأيه، فإن كان وحيا سلموه وسمعوا وأطاعوا، وإن كان رأيا لم يمنعهم حبهم لرسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- وإيمانهم بنبوته وبحكمته أن يشيروا بغيره، أو يقترحوا سواه، فيقرهم على ذلك، بل كان -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- يشجعهم على هذا ويدفعهم إليه في كثير من القضايا وفي مختلف المهام، بنحو قوله -صلى الله عليه وآله وسلم-: «**أشيروا عليّ أيها الناس**»[12]. وقوله -صلى الله عليه وآله وسلم- لعمر وعامر «**اجتهدا**»، كما سيأتي في حديث الاجتهاد. وهو مَا جعل الأصوليين يناقشوْن عمليّة اجتهاد رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- في مباحثهم وقضيّة الإصابة والخطأ في ذلك الاجتهاد، مما سيأتي بحثه إن شاء الله تعالى.

فقد كان الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- يعلمهم تعلما ألا يقبلوا قولا أو فعلا حتى يتأكد أنه قد أمر بهذا بوحي وتشريع، عليهم أن يلتزموه ويؤدونه.

وحينما كانت عقول المسلمين على هذا المستوى لم يكن هناك شيء

---

(12) ورد هذا الكلام عن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- في حديث رواه البخاري والترمذي في كتاب التفسير، ورواه مسلم في التوبة، وأحمد في المسند (328:4 و59:6)، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (83:9) أيضا.

اسمه التقليد البتة، بل كان ذلك من خصائص وصفات من نافق أو كفر أو أشرك، ولكن كان هناك اتباع قائم على معرفة الدليل.

واستمرت الحال طيلة السنين الأولى للهجرة، حتى وفاة آخر صحابيّ من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- سنة (99هجرية) ثم بدأت الانحرافات تظهر حينما بدأ البعض من طالبي الفتوى يشعرون بنوع من الضغوط النفسيّة أمام قيمة وعظمة أهل العلم، فقد حوى هذا العصر أئمة وعلماء أفاضل ومجتهدين من أمثال عمر بن عبد العزيز (101هـ) والحسن البصري (110هـ) وابن سيرين (110هـ)، وقد كان هؤلاء يملكون من المعرفة والعلم قدرا غير يسير. وكان بين هذا الجيل وبين عصر النبوة فجوة إن لم تكن كبيرة في حينها إلا أنّها في مقاييس الحياة الفكريّة والحركة الحضاريّة كبيرة، وبدا هؤلاء للناس على علمهم وفضلهم أهلا للإفتاء، فشكل ذلك نوعا من الضغط النفسيّ على نفس المستفتي جعله يأخذ كلامهم متهيبا ومستحييا في الغالب - من طلب الدليل منهم، إلا أن هذا كان شأن بعض الناس أو النزر اليسير منهم آنذاك، فإن غالبيتهم العظمى في ذلك الحين سواء أكانوا طلبة علم أم عامّة يطلبون من أهل العلم الدليل ولا يترددون في ذلك، ولا يستنكر منهم هذا؛ أولئك العلماء المبلغون عن الله تعالى في أحكامهم وفتاويهم، ولم ينسوا قط مهمتهم في تعليمهم الناس الدليل وربطهم به وتوعيتهم عليه.

وفي مرحلة ثانية جاء الجيل الّذِي بدأ هذا الأمر يتغير بشكل وئيد في زمانهم. فبدأ الناس يستصعبون العلم، وينشغلون بطلب الرزق عن طلب العلم، فلم يتسع الوقت لديهم للجلوس في حضرة العلماء ومدارسة العلم ودراسة الأدلة والتدبّر -كما أمروا- في كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، فاستسهلوا استفتاء مشاهِيَر العلماء لسؤالهم في قضايا وقعت، فيبادر

العالم بالإجابة، فيأخذون منه ذلك دون سؤال عن الدليل، وبرزت بذلك بوادر فكرة التقليد وهَيَأت البيئة الفكريّة لها.

ثم جاءت المرحلة الثالثة التي قسمت فيها القلوب، وألفت العامّة الأخذ بالأقوال المجردة عن الأدلة وألف بعض أهل العلم إطلاق أقوالهم من غير أدلتها حتى بدأ الناس يتساءلون: أيجوز التقليد للعامي أو لا يجوز؟ ومن هُوَ العامي؟ ونحو ذلك من تساؤلات، وانقسم أهل العلم في تلك الفترة حوالي (128هـ) حول هذا الموقف وتلك الأسئلة، وظل فريق كبير من أهل العلم يرفض إلا أن يبين العالم للعامي الدليل، كما أن على العامي بدوره أن يطلب الدليل ويسأل العالم عن سنده وحجته، وأصر هؤلاء على أن قبول العامي لقول العالم من غير دليل مرفوض شرعا ولا يقبل تعبد العامي، ويحرم على العالم أن يحجب الدليل عنه حتى يقوم بواجبه في تعليمه من ناحية، وحتى يتمكن العامي أن يستخدم عقله الَّذِي أودعه فيه الخالق سبحانه جلا وعلا.

بينما أجاز فريق آخر تقليد العامي للعالم، وشاع قولهم العامي لا مذهب له، ومذهبه فقيهه، وهنا برزت كلمة «**جواز التقليد**»، تلك التي أضفت شرعيّة على نوع من التقليد، رغم اتفاق كلمة علماء الأمّة على ذمه في الجملة والنهيَ عنه وتحريمه، فكان لهذه الكلمة أفدح الأثر في حياة الأمّة ومسيرها الحضاريّة، في نفسيّتها وعقليّتها، في حاضرها ومستقبلها إن لم تفطن إلى ضرورة مواجهة هذا الأمر بما يستحقه من الوعي بخطورته وضرورة تغييره والرد إلى الأمر الأول. ذلك أن هذه الكلمة «**جواز التقليد**» قد حفرت خندقا واسعا في العقل المسلم جعله يبدأ مسيرة الشقاء نحو تكوين عقليّة العوام وطبيعة القطيع ونفسيّة العبيد من خلال ترويض العقل على قبول قول الغير بلا حجة أو برهان.

بعض نتائج التقليد:

من خلال مَا تقدم، وبالنظر إلى المراحل التي جعلت الفوضى الفكريّة والاضطراب الفقهيّ تضرب بأطنابها وتوجد المناخ النفسيّ والعقليّ لتحويل التقليد إلى سلوك اجتماعيّ ينظر له المنظرون ويدافع عنه بعض أهل العلم نتيجة عوامل عديدة ترتبت على تفاقم الأزمة الفكريّة لدى الأمّة وشيوع الفرقة بين المسلمين وانتشار وضع الحديث والتفسيرات والتأويلات المعطلة والمشبهة، وقيام نوع من التعصب المذهبي أضيف إلى التعصب الكلامي، بدأ الناس يبحثون عن علاج، وبدأ أهل العلم يحاولون الخروج من الفوضى، فطرحت عدة آراء؛ منها فكرة تقنين مذهب معين وتبنيه من قبل الدولة وحمل الناس عليه، ومنها فكرة الاعتراف ببعض المذاهب التي كانت تمثل مذاهب الجمهور، والأئمة المقبولين لديهم، ولعل أهم الظواهر التي دفعت العلماء إلى هذا النوع من التفكير مَا يلي:

أولًا: الفصام بين القيادتين الفكريّة والسياسيّة:

مع تفاقم الأزمة الفكريّة وتعدد أعراضها ومظاهرها، حدث الفصام بين القيادتين الفكريّة والسياسيّة، فصار أولو الأمر «**العلماء والأمراء**» فريقين متصارعين غير متكاملين، كما كان يشملهم إصلاح «**أولي الأمر**» في القرآن الكريم؛ الأمراء بسلطانهم والعلماء ببرهانهم. واستبدل التكامل الَّذِي كان بين الفريقين بصراع خفي بينهما على الشرعيّة وكسب ولاء الأمّة والحصول على تأييدها، واتجهت رغبة الحكام إلى محاولات التقنين والتبني لمذهب فقهيَ معين وحمل الناس عليه[13]. لتهميش والقضاء على الحرية الفقهِيَة التي هِيَ جزء من

[13] انظر في المنار (4:2:3)، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ

الحرية الفكريّة.

فحاول المنصور حمل الناس على موطأ مالك، إلا أن الإمام مالك رفض هذا الأمر، خشية انصراف الناس عن التعامل المباشر مع الأصل المترل الموحي «**القرآن وبيانه في السنّة النبويّة**»، كما أنه -رحمه الله- كان يعي أن المذهب الفقهيّ بفتاويه المختلفة ليس إلا إجابة على وقائع لها عناصرها من الواقع الموجود، فإذا نقلت الفتوى من واقع إلى آخر غيره فربما لا تحقق النتائج الإيجابيّة التي حققتها في ذلك الواقع أو ذلك الوقت. ولقد توالت محاولات السلطة في فرض المذهب الواحد إلا أن معظم الأئمة الّذِي عرض عليهم فرض مذاهبهم قد رفضوا لوعيهم بخطورة حمل الناس على المذهب الواحد؛ أي: حملهم على التقليد وأدركوا مَا وراء ذلك من أخطار.

ثانيا: ظاهرة عقيدة الجبر:

إن إصابة العقل المسلم بعقيدة الجبر فتحت المجال واسعا أمام قبول ظاهرة التقليد، لقد حاول السياسيّون تسويغ الكثير من أخطائهم وانحرافاهم في المجال السياسيّ بالجبر الإلهِيّ وبأن الإنسان مسير لا مخير؛ لأن ذلك قد يحميهم من ثورة الأمّة على سياستهم، وأمام محاولات هؤلاء الحكام حاول العلماء أن يحجبوا عنهم فرص الاستفادة من العلماء الموالين لهم، وذلك بتقييد أولئك العلماء الموالين للسلطان، ورفض قبول أقوالهم إلا إذا أقاموا عليها الأدلة واستندوا إلى أقوال الأئمة السابقين الذين اتفقت كلمة الأمّة على الثقة

وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ (النساء: 83)، حيث قال السيد رشيد رضا: من المشهور أن للمفسرين في أولي الأمر قولين، أحدهما أنهم الأمراء الحاكمون، وثانيهما أنهم العلماء، ومن الناس من يعبّر بكلمة الفقهاء،وإنما المراد –الذين ترد إليهم مسائل الأمن والخوف وما في معناها من الأمور العامة– أهل الرأي والمكانة في الأمة وهم العلماء بمصالحها وطرق حفظها والمقبولة أرائهم عند عامتها.

بورعهم وتقاهم يختارون من بينها، ولا يخرجون عنها. ولكن الحكام لم يتوقفوا، بل بدءوا العمل ووضع الخطط لتجهيَل الأمّة وتوظيف نزعة التقليد وتحويلها إلى سلاح بأيديهم يعبثون بعقليّة العوام بوساطته، وذلك أن عقليّة التقليد تؤدي إلى تكوين عقليّة مستقيلة، فاقدة للوعي مستجيبة لكل ناعق، فما بالك بصاحب سلطة يستخف قومه فيطيعونه تقليدا وتبعية؟

فبعقيدة الجبر قوى التقليد وهَيِّأت له البيئة، وفي بيئة التقليد ترعرعت الجبرية والقهر والاستبداد، حيث يعتاد السادة والكبراء -على حد التعبير القرآنيّ- أن يأمروا، وتعين على الضعفاء وفق هذا المنطق أن يذعنوا، وهو أمر يؤكد أن العلاقة بين التقليد والاستبداد علاقة متلازمة لا انفصام لها. ويوضح القرآن الكريم صورة هذه العلاقة في إطار النموذج الفرعوني للعلاقة السياسيّة ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْماً فَاسِقِينَ ﴿٥٤﴾﴾ (الزخرف: 54). ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلاَّ مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٢٩﴾﴾ (غافر: 29).

فحين يكون المقلد مجرد تابع لمن قلده لا يدري حقيقة مَا تبع، فإنه لا يقدر عواقب مَا يأتيه معطلا عقله ومدركاته، مسلما قيادته ولو لمن يسوقه إلى الهلاك دون بصر أو بصيرة.

ومن أبرز مَا ترتب على اتجاه التقليد:

أولًا: شيوع روح الاستسهال والقابليّة للتبعية، مما أورث نفسيّة الإنسان المسلم شعورا متراكما بالاستقالة من تحمل المسئوليّة والالتزام بها. فإذا مَا عرفنا أن الشرع في جوهره مسئوليّة والتزام وتكليف واتباع، وأدركنا كم كان أثر التقليد كبيرا في إبعاد الأمّة عن جوهر سرعتها والالتزام بها في حركتها.

ثانيا: أورث التقليد والتعصب المذهبي بعد شيوع المناظرات الكلاميّة والجدل الفقهيّ في الأمّة فرقة وشرخا في جدار وحدتها أدى إلى تنمية عوامل الاختلاف التي وجدت فيها التوجهات الشعوبية وانحرافات الزندقة الفرصة لهدم الإسلام والأمّة المجسدة له من الداخل، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل صارت العقليّة الجزئيّة من ميراث التقليد والتعصب المذهبي بديلا عن تلك العقليّة التي صنعها القرآن.

ثالثا: أدت نفسيّة التقليد إلى استحكام عقدة خوف وجعلت المسلم في الماضي يتردد في الإفتاء في أي شيء لا يجد لمن سبقه قولا فيه كما جعلت المسلم المعاصر الملتزم يمتلئ هلعًا من الإقدام على بذل الجهد وإبداء الرأي في أي موضوع إسلاميّ مَا لم يجد فيه قولا قديما قاله أحد الأقدمين بل صارت أقوال الأقدمين -كما هِيَ- مصادر وأدلة في الوقت ذاته. والعثور على القول في كتاب تراثي -بقطع النظر- عن قيمة المنقول عنه أو قيمة الكتاب دليل كاف على سلامة القول وضرورة الأخذ به، فالمهم أن يكون قديما. ولم يجترئ المسلم المعاصر الَّذِي ورث التقليد على تناول تلك الموضوعات الإسلاميّة بنوع من النظر العقليّ والبحث المنهجيّ. فأقم على تناول تلك الموضوعات المستشرقون الحاقدون، والمتحررون من ربقة الإسلام المتغربون الذين يحاكون المستشرقين في مناهجهم. وهذا لا شك خلق منطقة فراغ واسعة يمكن تسميته بمنطقة الاجتهاد -إن صح هذا التعبير- لتكون منطقة يحرم المسلم على نفسه العبور فيها أو إليها لتمكن عقدة الخوف منه، واستقرار نفسيّة التقليد فيه، وتركت هذه المنطقة يعبث بها غير المسلمين أو المنحرفون عن الإسلام اللذين يتخذونه منهجا، وخلاصة الأمر أن هذه المنطقة قد دخلها واجترئ على دخول ساحتها كل من ليست له مكنة في هذا الأمر أو صاحب غرض في الهجوم على شرعة الإسلام.

رابعا: أدت نفسيّة التقليد التي تراكمت سلبيّاتها إلى إيجاد العقليّة المستهلكة التي تنكفئ على التراث لتستهلك مَا فيه، وحين بدأت اليقظة

الأوروبيّة وبدأ المسلمون يلتفون حولهم بحثا عن سبل تمكنهم من تبوء المكانة التي كان يجب أن يكونوا فيها لم يستطع التراثيون أن يستجيبوا لهذا التحدي، فتوجهت فئات الأمّة إلى الغرب الناهض تحاول تقليده ظنا منها أن ذلك سوف يمكنهم من تحقيق مَا فشل التراثيون في تحقيقه. وهنا أصيب الإنسان المسلم بأزمة هوية بكل معاني الأزمة، فالمسلم الملتزم يبحث عن هوية تاريخيّة، والمسلم المستغرب يبحث عن هوية جغرافية وانتماء ثقافيّ، وهذا من نتائج التقليد الموروث الَّذِي أذاب شخصية الأمّة وكرس تخلفها وعزلتها ودفع الأمّة إلى حال من الغياب الحضاريّ بعد شهادة وشهود.

خامسا: أدت نفسيّة التقليد أيضًا إلى عقليّة ذرائعية تبنت موقف التقليد منهجا لكي لا تقع في البدعة ولكي تحتاط من الوقوع في الخطأ نتيجة الاجتهاد، أو الأخذ بما هُوَ غير مقبول، ووقعت من خلال هذا التصور الخاطئ في التأكيد أن التقليد أحوط وأن فيه سدا للذرائع. ولست أدري أيّة ذرائع يمكن أن يسدها التقليد بعد أن استقرت آلاف البدع وآلاف الانحرافات، وأصبح لكل بدعة حزب و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝﴾ (الروم: 32). وهل هناك صاحب مقالة لم تحفر مقالته في العقل المسلم حفرة سواء كان من الأقدمين أو المحدثين، والخارطة الحزبية الاجتماعيّة شاهد واقعي ماثل أمام كل ذي عينين، ولو أن الأمّة بقيت مستنيرة بكتاب ربها وسنّة نبيه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ، تصيب الفهم مرات وتخطئ مرة، لكان ذلك أحوط لها وأدعى لحمايتها وصيانتها من أمّة تصبح نهبا لكل دجال ومشعوذ سواءً كان من أبناء دينها أم من الخارجين عن ملتها.

سادسا: للتقليد آثار خطيرة في تكريس الأمر الواقع والحفاظ عليه، سواء أخالف الشرع أم وافقه، حيث إن التقليد قرين الإلف والعادة، ومع إلف الإنسان لواقع اجتماعيّ معين فإنه يحاول أن يبقى على ذلك الواقع دون تغيير،

ومن ثم فإن التقليد يؤدي إلى تعويق عمل الإصلاح ويضيف عليها عبئًا إضافيًا يجعل البدء بتغيير عقليّة التقليد ضرورة لعمليّة الإصلاح والتجديد الحضاريّ.

إنّ النتائج الخطيرة للتقليد سوف تبقي عوائق وسدودا أمام محاولات النهضة واتجاهات الإصلاح، ولا يمكن التغلب عليها بمجرد تغيير أساليب التقليد أو أشخاص المقلدين، أو تحويل قضايا التقليد إلى مؤسّسات تحمي التقليد وتكرس التبعية، وتجعل من بعض أبناء الأمّة سدنة للتخلف وأئمة يدعون إلى النار بحجة التقليد والخوف من الانحراف أو الخطأ!

إنّ هذه العقبات الناجمة عن عقليّة التقليد لا ينفع فيها علاج غير الرد إلى الأمر الأول والحل الأمثل، وهو الرجوع إلى الله سبحانه وتعالى، والمصادر الأساسيّة إلى أمر الله تعالى بالرجوع إليها: كتاب الله المقروء وسنّة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- المبعوث، وكتاب الكون المفتوح، رجوع اجتهاد وتدبّر واعتبار وتفكر وتأمل وتبصر!

كيف يمكن تجاوز مآزق التقليد والتبعية؟

إنّ الخروج من حالة التقليد، وإيجاد مناخ الاجتهاد يحتاج إلى تحديد دقيق لمنطلقاتنا المعرفيّة، إضافة إلى العديد من الشروط الذاتيّة والموضوعية التي تناولتها في دراسات سابقة مثل «**أصول الفقه**» و«**أدب الاختلاف**» والفقه في الدولة العثمانية وغيرها.

ولتحديد منطلقاتنا المعرفيّة الإسلاميّة المعاصرة لا بد من تجاوز نموذجين؛ أولها: النموذج المعرفيّ الغربي الحديث، فهذا النموذج لأسباب عديدة قد أصبح مركز الدائرة، ومنطلق التفكير لدى عامّة المفكريّن وغالبيتهم العظمى. ولا شك أن هذا النموذج المعرفيّ الغربي نموذج ماديّ عقلاني، وجزء

أساسيّ من منهجيّته يقوم على استبعاد الوحي تماما من سائر العمليّات المعرفيّة. لقد استبعد هذا النموذج المعرفيّ الغربي كل مَا له علاقة بالوحي والنبوة والغيب من دوائر المعرفة منهجا ومصدرا وإنتاجا معرفيّا وأبقى مَا هُوَ مادة وعقل وحس، وجعل مَا يقاس ويوزن -وحده- الموجود والموضوع الَّذِي للعلم أن يبحث فيه. وانطلاقا من هذا صار تعريف العلم لدى الإنسان الغربي ومن تبنى نموذجه المعرفيّ نتيجة سيادة فكره وثقافته عالميًّا أن العلم أو المعرفة «**كل معلوم خضع للحس والتجربة**».

وسيطر هذا التصور على سائر مجالات المعرفة، وجميع النظريات التي تقوم عليها المعارف الاجتماعيّة والإنسانيّة المعاصرة وكذلك العلوم الطبيعية. وبذلك صارت النظريات السياسيّة والاقتصاديّة والأخلاقيّة والاجتماعيّة تستند إلى ذلك النموذج الفكريّ الماديّ العقلاني الَّذِي صار إضافة لذلك هُوَ المرجع الوحيد في النقد المعرفيّ، والتفسير، والتحليل، والتركيب، وله السلطة العليا في التفسير واعتبار المعرفة أو عدم اعتبارها. ولذلك صارت محاولة اللحاق بالغرب وفقا لنموذجه هدف الجميع، ومنهم المفكرون والباحثون المسلمون، واتخذ هذا النموذج النسبي المحدّد ذو المصدر الأحادي الصفة العالميّة، كما تم تعميمه على شعوب الدنيا كلها.

وهذا قد كرس التبعية الفكريّة للنموذج الغربي، وساعد على إلغاء خصوصيات الثقافات والحضارات الأخرى وأدى إلى استلابها. ومع وجود عقليّة التبعية لا يمكن أن يتحقق اجتهاد، ولا أن ينشأ إبداع معرفيّ.

أمَّا **الثاني** الَّذِي يجب تجاوزه بعد استيعابه وتمثل أفضل مَا فيه هُوَ الفكر البشريّ التراثي الَّذِي أفرز في مراحل مختلفة من الواقع التاريخيّ الإسلاميّ وكان يحمل خصوصيات تلك المراحل البشريّة الزمنية، فإن أذكى الخلق إذا

طولب باستيعاب الإنتاج العقليّ والفكريّ لجميع علماء الأمّة فإنه سيعلن عجزه، ولا يجد أمامه إلا التقليد، ولكن حين يطالب العالم بأن يأخذ من ذات المصادر التي أخذوا منها، وأن يحقق التواصل العلميّ بطريق الاستيعاب والتجاوز لفترات الانقطاع، والتزام ذات القواعد المنهجيّة والنموذج المعرفيّ فإنه سوف يستطيع أن يقدم الجديد، ويعالج مشكلاته، ويقوم بعمليّات الإبداع والاجتهاد بيسر، وما يتوصل إليه من معارف سوف يحقق له التواصل المطلوب مع أسلافه.

وما لم تنضج هذه الحقيقة، وتجري عمليّات الاستيعاب والتجاوز للفكر البشرى المشخص في وقائعه وزمانه وخاصة السكوني منه فإن المتعذر تحقيق حالة الإبداع والاجتهاد.

وحين حدّد الله سبحانه وتعالى للإنسان مصادر معرفته المختلفة جعلها مصدرين:

الأول: الوحي: المتمثل بكتاب الله مصدرا منشئا، وبسنّة نبيه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ- مصدرا مبينا.

قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ (النساء: 112)، وقال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31)، وقال تعالى:﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ (العلق: 1-5).

والثاني: الوجود: قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ

أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ (البقرة: 164).

وجعل للوصول إلى المعرفة من هذين المصدرين وسائل اشتمل عليها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ (النحل: 78)، وقال جل شأنه: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (الشورى: 48).

وقال جل شأنه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ (الشورى: 49). وكل تلك الوسائل تتوقف على عقل مستنير تنقل إليه فيدرك ويفهم ويستنبط ويستنتج ويصل إلى التصورات والنتائج، فقد تؤدي الحواس وظائفها، ولكن لا ينتفع العقل بالمعلومات التي تقدمها أو بالدلائل التي تعرضها، فتذهب جهود الحواس هباء.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا۟ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا بَلْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا ﴿٤٠﴾﴾ (الفرقان: 40).

وقال تعالى: ﴿صُمٌّۢ ﴿١٦﴾ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٧﴾﴾(البقرة:18).

وقال تعالى:﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾

(الأعراف: 179).

فأنت ترى أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل التقليد للغير مصدرًا من مصادر المعرفة، فما هُوَ بوحي، وما هُوَ بعلم، وليس وسيلة من وسائل المعرفة ولا أداة من أدواتها، لا يقبل به عذر، ولا يخرج به الإنسان من عهدة إلا بشروط كثيرة ولا يعفي به عن خطأ، ولا يغني عن فاعله من الله شيئا.

وليس التقليد بمقبول وإن أدى في بعض الأحيان إلى صواب أو أوصل إلى حقيقة، فحقائق التقليد أوهام، وإثارة ضلالات وانحرافات، والإنسان مدعو إلى أن يرمي ببصره وسائر وسائل المعرفة لديه في هذا الكون الفسيح يبحث فيه عن حقائقه، فيستقرئ، ويلاحظ، ويتدبّر، ويستنبط، ويستنتج، والله سبحانه وتعالى علّم الإنسان كيف يطلب الحجة، ويبحث عن الدليل، بل إن الله سبحانه وتعالى من أجل أن يؤكد ذلك المعنى في ذهن الإنسان ويؤيده ويوضح له أنه ليس له أن يتوقف عن البحث والطلب والجد والاجتهاد قبل قيام الحجة ونهوض الدليل، وسطوع البرهان حتى في تعامله مع ربه سبحانه وتعالى، فقال جل شأنه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ (النساء: 165). فكأنه سبحانه وتعالى أراد أن يبين للإنسان أن عليه أن يطلب الحجة وأن يبتغي الدليل وألا يتوقف عن الطلب قبل أن تقوم الحجة وينهض الدليل، وحين يعطي الله سبحانه وتعالى هذا الحق في تعامله مع ربه، فما بالك في تعامله مع الناس؟!!.

وتأسيسا على ذلك فإن منهجيّة التغيير لا يمكن أن تتحقق بمجرد وضع خطط وبرامج على المستوى السياسيّ أو الاقتصاديّ أو التعليمي أو الثقافيّ أو على أي مستوى آخر طالما أن الأسس المعرفيّة للمجتمع بما فيه

الفعاليات الثقافيّة والفكريّة لم تزل تقوم على التقليد والاستنساخ، لأن التقليد حالة عقليّة وليست فقط مجرد اجترار نصوص أو أحكام أو تطبيقات أو أفكار وعلوم. فالمقلد لا يستطيع التفكير استقلالا ولا يملك الرؤية الواقعية. ومن هنا تجاوز عقليّة التقليد والانتقال إلى حالة اجتهادية شاملة تعم المجتمع في جميع نواحي حياته، ليست الشرعيّة فحسب، بل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والتنظيمية والمؤسّسية، حيث يكون للواقع والوجود والظرف المعاش والوقائع المستجدة دور في صناعة الأفكار وفي بناء النظم وتأسيس العلاقات. وحيث تكون المنهجيّة المتبعة والتي تناسب في كل فعل وحركة منهجيّة اجتهادية يمارسها عقل يقظ مدرك لمعطيات الزمان والمكان والإنسان، وفي ذات الوقت مستوعب لقواعد وأسس وغايات النسق المعرفيّ الَّذِي يتحرك داخله وهو النسق الإسلاميّ بكل حدوده وكليّاته الأصلية، وليس لذلك الركام الضخم من التجارب الإنسانيّة الإسلاميّة التي تعاملت وبدورها على النص والواقع، مع النسق المعرفيّ والحالة الاجتماعيّة، أفرزت علوما واجتهادات وأحكاما ونظما ومؤسّسات، إذ المهم في تلك التجارب هُوَ إطارها المنهجيّ وكيفيّة تعاملها مع تراثها ومصادرها المعرفيّة ومع واقعها.

وإذا تحققت هذه الحالة الاجتهادية الشاملة التي تمارسها الأمّة وليس كلاهما أو فرد من أفرادها يطلق عليه مجتهد العصر. أو جماعة صغيرة، لأن وجود ذلك المجتهد لا يكون حقيقيا إلا إذا نبع من مجتهد وأسرة مجتهدة ومدرسة مجتهدة و لم يتحول الاجتهاد إلى حالة عقليّة تسود الأمّة على مختلف مستوياهّا وفئاهّا وقضاياها فإن وجوده لم يحقق غايته، وإذا تحول ذلك المجتهد إلى مرجع للتقليد لإعادة ترشيح عقليّة التقليد ودفع الناس إلى الارتكان والدعوة والاطمئنان بوجوده فإن وجود ذلك المجتهد يصبح عكس مقصده،

أو يصبح غير وظيفي ولا يحقق التغيير ولا يدفع إليه.

خلاصة القول

ينبغي النظر إلى الاجتهاد بمعناه المطلق كحالة تسود الأمّة وكذلك التقليد، وتأسيس نظرية للتغيير لا بد أن تبدأ من مَا يمكن أن يطلق عليه مَا قبل التغيير وهو التعامل مع عقليّة التقليد وتأهِيلها للبدء في طور الاجتهاد بكل معانيه ودلالاته من بذل الجهد والاجتهاد في العمل إلى الاجتهاد الكليّ المتعلق بالشريعة وأحكامها.